كلمة العميد الدكتور علي عواد
في ندوة حول كتاب
"انتفاضة العدالة 2019 في لبنان"
الحركة الثقافية - انطلياس – 4 آذار 2023

---

1) ما سأقوله اليوم هو على خلفية علمية موضوعية، وأنا على يقين أن الحكم والمعارضة والمستقلّين يؤيدون ضمناً ما سأقول، ولكن لكلٍّ منهم حساباته الخاصة، حكمٌ في حالة "الانكار والإنهيار". الإنكار ولو أدّى الى الإنهيار، ومعارضة غير موحَّدة ومستقلون يعيشون ترفاً سياسياً.

جاءت انتفاضة العدالة 2015 ردة فعل شعبية عامة صادقة على سياسات متراكمة أدت إلى إنهيار الدولة والحريات وحقوق الإنسان. واكبتُ الإنتفاضة أميرةً جميلة نقية طاهرة، نزلتُ إلى الساحات حاملاً العلم اللبناني الى جانب المتظاهرين الطيبين نطالب بالعيش في دولة وطن.

كتبتُ حولَ كلِّ حدثٍمن الإنتفاضة، حلَّلت الواقع السياسي مقارباً مواقف السلطة والقوى التغييرية والمستقلين بموضوعية علمية مستقلة. طالبتُ وناديتُ واقترحتُ وناشدتُ وتمنّيتُ وعلّلتُ واوضحتُ واكدتُ ونفيتُ وهنأتُ وأنَّبتُ وقوَّمتُ وشجعتُ و....فكانت مواقف الحق والحقيقة والمواطنة والإعتدال والحوار والسلام من أجل فكر الدولة وكيان الوطن.

مواقفي المدوّنة في الكتاب، بنيتُها على علوم وتجارب وخبرات اكتسبتها على مدى نصف قرن، كتبتُها دون معرفة هويَّات محركي الانتفاضة في الساحات، وثقنا بهم جداً جداً في البداية، ولم نحاول إطلاقاً معرفة قادتها ومموليها، أبدتُ وما أزال أؤيد مفهومها وجوهرها مهما كانت أخطاء الذين أظهروا ويظهرون انفسهم أنهم قادتها، فالقضية شيء والعامل لأجلها شيء آخر، القضية مقدسة، أما العامل لأجلها فهو غير مقدس، القضية أبدية لا تُحاسَب ولا تُدان، أما العامل لأجلها فهو ظرفي ويُحاسب ويُدان.. وأنا أدين الذين صنعوا نصف

إنتفاضةٍ فكانت قبراً لها أو نصف قبر!

2) إن مفهوم "إنتفاضة العدالة" هو: بناء دولةٍ في وطنٍ لكلّ الناس حتى لمن هم في السلطة؛ ولكن مهما كانت قدسية هذه الإنتفاضة وعدالة قضيَّتها، فهي لن تنتصر وتصل إلى هدفها الوطن الشريف دون رؤية "فكر الدولة"، إذ هي تحارب "كتلة حزبية حاكمة" (في 27 أيلول 2020، قال عنها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون: "إنها الطبقة، أخجل بهذه الطبقة السياسية"، وكتبنا له في حينه وقلنا: "إنهم ماكِرون يا ماكْرون.. حذار!".

وهذه الكتلة تمتلك 4 فوائض:فائض السلطة، فائض القوة،فائض الإعلام،فائض المال. رؤية فكر الدولة بين أيديكم، أكد عليها "مؤتمر جنيف الدولي 2021 حول لبنان"، (ص423).رؤية وضعها سيدات ورجال "علم وفكر دولة" ساهموا في وضع هذه الرؤية الإستراتيجية الهادفة.

3) حيث أنه لم يتم وضع رؤية للإنتفاضة فوضعنا لها الرؤية (28 ت2 2019، ص24)، ولم يتم إعتماد "مدوّنة سلوك الانتفاضة"، فوضعناها في (28 ت1 2019، ص24 – ص 210 – ص372) . كررناها مرات عديدة ولكن كان رموز الانتفاضة ومحركيها دون "فكر الدولة .

وحيث أن رموز ومحركي الإنتفاضة إكتفوا بالخطابات اللاهبة.و"المسارح الصارخة"في الساحات "دون رؤيةٍ واحدة وقرارٍ واحد"، وضعنا الرؤية في 15 ت2 2019 (ص46 قراءة نصوص من الكتاب).. واستشرفْنا محاولات إجهاض الانتفاضة وحذَّرنا منها وهي: (قراءة 21 ك1 2019 ص 78 – 29 آب 2020 ص 201 ،،، صحيفة الجمهورية 19 أيلول 2020)

الدس الذكي، العنف المُبَرمج، الشغب المنظم المسبق الدفع، التحقيقات المفبركة، الإستدعاءات غبَّ الطلب والترهيب والترغيب، الإشتباكات المسلحة والتوترات الأمنية المستحضرة، الإغراق الإعلامي السام...!

حذرنا ووضعنا مدوَّنة سلوك للمعالجة ولكن: لم يكن للإنتفاضة فكراً إستراتيجياً لبناء الدولة "يقوم على الحوار" و"فكر القرار".. كان على السلطة والإنتفاضة إجراء الحوار الموضوعي الوطني وفق أنموذج "جوهانسبورغ"... مصلحة الدولة والوطن والمواطن هي البوصلة...(قراءة: 7 آب 2020 ص 192 – 19 آب 2020 ص 195)

4) لم تسلم إنتفاضة العدالة من طعنات (8 آذا ر) ولا من (14 آذار) ولا حتى من الذين يقولون عن أنفسهم أنهم "تغييريين".

الآذاريون: رأوا فيها خطراً سيقضي على "نفوذاتهم المتساندة".

التغييريون: لا رؤية واحدة ولا قرار واحد ولا "فكر دولة". خذلوا الناس /5/ مرات، صنعوا "نصف انتفاضة" فكانت نصف قبرٍ لها... المحلِّلون السياسيون "الوارِمون" على الشاشات أساؤوا تقدير الموقف دون رؤيةٍ تنفيذية لأفكارهم الوطنية.. غاب "فكر الدولة"..

5) كانت "انتفاضة العدالة" – وهذا أفضل إسم جامعٍ لها – فرصةً تاريخيةً خسرها كل اللبنانيون، أحزاب حاكمة ومعارضات، فرصة ستبقى تستحق منا جميعاً الغضب والحزن والألم مثلما تستثير أيضا الرفض والعصيان وصولاً إلى "الحقد المبرمج . ان عبارة: "ما بقى فينا نعيش سوا"، كانت همساً خجولاً، أصبحت صوتاً عالياً، وستصبح غداً مطلباً... إنتبهوا!!! حتَّى ولو كانت مطلباً مُحقَّاً..

6) عقد "المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والإعلام" مؤتمر جنيف العلمي الأول 2015، وأطلق "إعلان جنيف الدولي لثقافة الحوار الإنساني 2015". أول إعلان علمي ثقافي دولي يضع للمجتمعات البشرية مسار حلّ النزاعات الوطنية والدولية (نص الاعلان ص 28) ، هو يماثل في أهميته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. تم وضع الإعلان بحضور الأمم المتحدة

واليونيسكو ومشاركين من القارات الخمس، نال تقدير الأمم المتحدة فأرسلت لنا مديرة اليونيسكو مطلع العام 2016 رسالة خطية تقول بأنه يمكن للأمم التحدة أن "تقرّ" الإعلان كوثيقة دولية نافِذة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعلانات حقوق المرأة والطفل وما شابهها، وهذا الامر يتطلب رفع طلبٍرسمي من قبل لبنان... ومنذ العام 2016 وحتى اليوم وجهنا إلى كل المسؤولين اللبنانيين دون استثناء ولعدة مرات: رؤساء جمهورية، رئيس مجلس نيابي، رؤساء حكومات، وزراء خارجية وثقافة وتربية وإعلام، طلبنا اليهم جميعاً (هم من كل أحزاب السلطة) رفع الطلب إلى الأمم المتحدة – اليونيسكو لإقرار هذا الإعلان فيكون إنجازاً إستراتيجياً للبنان هو بأمسّ الحاجة إليه على الساحة الدولية بعد إخفاقات الدولة. ولكن للأسف:

ولو نارٌ نفخت بها أضاءت

ولكن انتَ تنفخ في رماد

(انه الفساد الثقافي..هذا أنموذج منه! هو يشبه هدر المال العام! هو هدر للصورة المشرقة والوجه الحضاري للبنان! وهناك نماذج أخرى لها مقام آخر!)

وكأن القرار حول هذا الموضوع هو في مكانٍ آخر، وكأنَّ هناك من يريد تغييب لبنان عن التفاعل مع المجتمع الدولي وانطفاء دوره الثقافي وحضوره الدُّولي... والدور الأساسي المطلوب كان من وزارة الخارجية (المجال لا يتسع الآن كي أعرض تقاعسها وفشلها، خصوصاً في زيارة نائب وزير خارجية سويسرا للتنسيق حول هذا الأمر وأمورٍ أخرى... رجل دولة قابل "رجال لا دولة").

للموضوعية وأمانةً للتاريخ، المسؤول الوحيد الذي أدرك أهمية هذا الموضوع

للبنان هو الدكتور ناصيف حتي (عرض وقائع اللقاء معه).

الخلاصة: مهرجان اليوم هو مهرجان ثقافة الحرية، حكَّام لبنان لا يريدون الحريات وفي مقدمها حرية الحوار وثقافة الحوار، خصوصاً الحوار على قاعدة أن الوجود المسيحي في لبنان هو "مسألة روح" وليس "مسألة عدد". وبالتالي نؤكّد مجدّداً أن ما حدث ويحدث هو "انهيار ممنهج" وليس "انزلاقا انهياريا"... هو إنهيار مقصود...حكام لبنان لا يريدون أية علاقات تواصلية مع المجتمع الدولي ومؤسساته ولو على حساب انقاذ لبنان..عزل لبنان(قراءة 12 ك1 2019 ص 75 – 14 ك1 2019 ص76).

7) "الحوار" و "فكر القرار" هما ركيزتان أساسيتان لبناء الدولة. لن يحصل التغيير الإيجابي في لبنان دون بناء الرأي العام الوطني التغييري وخصوصاً لجهة المواطنة ونظام القيم المجتمعية، وبناء ثقافات الحرية والكرامة والسيادة والهوية العربية.

كما أنه للحرية فكرٌ وثقافةٌ كذلك للتغيير يوجد فكر وثقافة، وبناء الدولة له أيضاً "فكر بناء الدولة"... وحتى لا نضيع في فلسفات الكلمات، المطلوب: تنفيذ علمي وطني موضوعي متوازن وجدِّي لإتفاق الطائف وفق فكر الدولة.. وَضَعَ "ميثاق الإعتدال لبناء الدولة" (ص423) الرؤية الإستراتيجية لهذا التغيير الإيجابي الوطني للخروج من الأمر الواقع الذي يفكّك كيان الوطن.

هناك اليوم إجماعٌ لبناني على سلوك نهج الإعتدال والوسطيَّة، أرسلنا إلى النواب اللبنانيين ومرجعيَّاتهم السياسيَّة مبادرةٌ وطنية عنوانها "ميثاق الإعتدال والانتخابات الرئاسية"، دعوناهم الى التلاقي حول "ميثاق الإعتدال" كأساسٍ واقعي لانتخاب رئيس الجمهورية مع الإلتزام بإجراء حوارٍ وطني هادف حول البند العاشر وما يتعلق به لناحية إستراتيجية الأمن القومي اللبناني.

إن المسار العنفي التغييري مرفوض من قبل اللبنانيين، فيبقى مسار بناء

"الإنسان.. المواطن" اللبناني هو الأجدى.

"إن حكم الأرض هو الّذي يستطيع وضع أقدامه عليها"، قالت المبادرة لنواب لبنان ومرجعياتهم السياسية: صنعوا اقدامكم على الارض اللبنانية واحكموها بفكر الاعتدال والحوار والحقيقة والمصالحة العادلة. (توزيع المبادرة على الحضور)

نختصر بثلاثة أمور:

1- لا تغيير دون استنهاض الساحات مجدَّداً والعمل معها بالتوازي، فتتقاطع ساحات الناس مع "فكر الدولة"، سيفنا والقلم، سيف الساحات وقلم الفكر والرؤية والقرار.

2- نحن أمام: إمَّا المبادرة وانتخاب رئيسٍ معتدل يعيد بناء الدولة، وإما إدارة "إنهيار متعمّد"، إدارة الخراب، مع انهيار اقتصادي وهزَّات أمنية متنقلة تتوالد وتتناسل.

3- إنذ ارٌ للبعض: لا تهشّموا صورة الجيش لحسابات ضيقة (عرض تجربة "ميثاق انتفاضة العدالة – المحاربون القدامى 2 حزيران 2020 ص 142) ، لا تؤخِّروا انتخاب الرئيس لإعتبارات شخصانية، فالموارنة لديهم شخصيات معتدلة وفي رؤوسهم "فكر الدولة" ، وهناك البعض منهم في هذه القاعة الذين أعطوا "لبنان – الدولة، ولبنان – الوطن"...

"فكر الدولة" يقول: الموكب الفضفاض او الصور الكبيرة المرفوعة أو الثروة او مقعد الصف الأول أو المركز الرفيع أو الوجاهة ليست هي معايير التقدير، بل ماذا قدَّم هذا الإنسان للبنان؟. إنها مسألة أخلاقٍ ومواطنة قبل كل شيء... لبنان بدّو (أوادم + فكر دولة) مش أثرياء ولا زعماء ولا أمراء.. على السفراء والدبلوماسيين الموجودين بيننا الآن نقل هذا الرأي الى عواصمهم.

في القاعة هنا الآن حضورٌ من كل الأطياف والإنتماءات: حكم ومعارضة ومكونات الإنتفاضة ومناصرين: على الجميع فهم وادراك معنى كلامنا، إذ هو على خلفية وطنية صافية علمية موضوعية... إن "فكر الدولة" و"كيان الوطن" هما أغلى وأسمى وأرفع منا جميعاً.

وحذار: لن يكون لنا دولةً دون "فكر الدولة"، دون فكر الدولة نحن باقون وآيلون الى كيانات (فديراليات) حزبية مذهبية طائفية غير مقَوْننة (وهذا مقصود وأشد خطرا) محكومة بحكم الأمر الواقع بالتساند والتعاون والتشارك فوق الطاولة وتحتها بين حكام الأمس واليوم... والشعب مظلوم مقهور مطعون في الوجه والظهر... إن "ميثاق الإعتدال" قادر على أمرين : اما بناء دولة في "إطار الوحدة التامة للكيان"، أو في إطار "مركزيات إدارية مستقلة"...ولا خلاص إلا في احدى هاتين المعادلتين.ولن يتم تحقيق احداهما الا مع رئيس جمهورية من نسيج فكر "الوسطية والاعتدال والحوار".

8) حيث كانت لنا مشاركة أساسية في وضع وكتابة "إعلان بعبدا 2012" نقول: إن مقاربة هذا الإعلان عند إقراره في أيار 2012 تختلف عنها اليوم في 2023، إن الحوار حول "إستراتيجية الأمن القومي اللبناني" (ص162) هو السبيل الوحيد لوضع الإستراتيجية الوطنية الدفاعية التي هي: أم الخلافات وأم المعارك السياسية الداخلية. لقد وَضَعَتْ "إستراتيجية الأمن القومي" مسار الحل التنفيذي لهذه الإشكالية الوطنية المحورية"..نجن ندعو الى اعتمادها ونؤكد – اذا صفت النيات!!! – أنها ستشكل مساحة وطنية حوارية مشتركة مقبولة بالتأكيد، اذ هي أول استراتيجية واقعية تنفيذية غير خيالية(منشورة في 24 حزيران 2020 ص 162).

إن "ميثاق الإعتدال لبناء الدولة في لبنان" يتضمن "إستراتيجية الأمن القومي اللبناني"،وهو رؤية علمية واقعية لإعادة بناء الدولة اللبنانية وحفظ الكيان اللبناني في إنتمائه العربي. رؤيةٌ أقرها مؤتمر جنيف الدولي 2021 حول لبنان 8 – 9 نوفمبر 2021.

9) التقيتُ كوفي أنان في جنيف في العام 2014، حدَّثته بانفعال حول تقاعس الأمم المتحدة عن أداء دورها وفق ميثاقها حيال لبنان.. سمعتُ عبارةً قالها: (الخوف لا يوصل إلى السلام).نقول: اللبنانيون يخافون بعضهم البعض، أن منظومة القيم الإنسانية المهشَّمة هي السبب الأساسي، إن اعادة بنائها يحتاج إلى جيل واحد على الأقل، ميثاق الإعتدال هو البداية (ص423)، لا تغيير دون بناء رأي عام تغييري. كيف؟ لنقرأ الميثاق.

يتم بناء الرأي العام بأشكال عديدة أهمها ثلاثة: الإعلام، الثقافة، التربية والتعليم... أن أدوات هذه الأشكال هي للأسف في أيدي "الكتل الحزبية الحاكمة" بفوائض سلطاتٍ هائلة... وما يجري اليوم في مجال التربية والتعليم هو مبرمج وممنهج ومتعمّد، المقصود هو تجهيل الأجيال القادمة بشكلٍ لا ولن تمتلك في فكرها وسلوكها نهج بناء الدولة، بل البقاء في كياناتها الضيقة المفروضة عليها ... أي ضرب "فكر الدولة".

حكّام لبنان عارفين شو عم يعملوا.. كله متعمّد ومقصود تربوياً واقتصادياً وأمنياً... انهيار متفاقم... الهدف: لا دولة!..(ما حكينا عن الترسيم البحري اللي صار بعد صدور كتابنا هذا ، هو حلقة انهيارية أخرى).

10) في "انتفاضة العدالة 2019" حجب الشعب ثقته عن الدولة لكنه لم يحجبها عن الوطن... نحن نقول (كلنا للوطن) ولا نقول (كلنا للدولة).

في البعد الاستراتيجي، هناك مصلحة للجميع، حكم ومعارضة ومستقلين، بأن يكون لهم دولة لبنانية وهوية عربية ووطن إنساني.

لا تعيشوا يتامى بلا وطن... فقد يضيع...

لا تعيشوا يتامى بلا هوية... فقد تضيع...

قامرتُم جميعاً بلبنان، كان قِبلة الشرق وقرص الشمس،(كان العالم كلّو شايفو، اليوم ما حدا شايفكن، ما حدا فاضيلكن)، "عودوا الى بعضكم، عودوا الى الدستور، عودوا الى الطائف، فكر الطائف، فكر الإعتدال، انتخبوا رئيساً معتدلاً يعيد بناء الدولة.

ان العمل التغييري في مجلس النواب والحكومة قد يؤدي الى بناء الدولة، شرط أن يكون على مسارين:

- مسار سياسي، فكري، تربوي، ثقافي / الفكر يبني المواطنة.
- مسار الرأي العام الضاغط في الساحات.

دون فكرٍ وساحات لا تغيير ولا دولة وسنفقد كيان الوطن...

وأنتم أيها المعارضون: توحَّدوا حول "فكر الدولة" وليس على "سلطات الدولة".

وأنتم أيها الحكام، وبعضكم أصبح في شتاء العمر قريب من ملاقاة وجه الربّ الرحمن القدوس الرحيم: عودةٌ إلى الضميرِ والدين.. والإنسانية، ودون هذه العودة تعالوا نقرأ ما كتبنا في 2 تموز 2021 (الصفحة 342 من الكتاب).